دور مجامع اللغة العربية
في وضع المصطلحات وتوحيدها، لحماية اللغة العربية

محمود فاخوري

لقد أصبح من نافلة القول أن نذكّر بأن اللغة العربية واجهت من قبلُ، كما تواجه اليوم، مخاطر كثيرة وعقبات كؤوداً من الداخل والخارج، وكلها تسعى إلى إفساد اللغة العربية، أو هجرها والإعراض عنها، بوسائل شتى وأدوات خبيثة تُخفي وراءها صوراً من الحقد الدفين على العرب والمسلمين وعلى مقوّمات حياتهم ووحدتهم وفي مقدمتها اللغة العربية التي أقضّت مضاجع أولئك الحاقدين على اختلاف مشاربهم ونوازعهم، فتارة ينادون بجعل إحدى اللغات الأجنبية لغةَ التدريس في الجامعات، وتارة يرفعون من شأن اللهجة العامية ويريدون إحلالها محلّ اللغة الفصحى، ولاسيما عن طريق وسائل الإعلام وعبارات الدعاية والإعلان في الشوارع والساحات العامة، وحيناً يتمسك بعضهم بدعوات مزيفة ومشبوهة، من فرعونية وإقليمية تجرّد أمتنا العريقة من تاريخها المشرّف، أو تقطع صلتها بهذا التاريخ، وأحياناً يتجرأ بعضهم على المناداة باستخدام الحروف اللاتينية في الكتابة بدلاً من الحروف العربية .. كل ذلك بدعوى التيسير أو التجديد.

ولكن هذه الدعوات الآثمة والآراء الهدّامة التي لا تفتر باءت كلها بالإخفاق الذريع، بفضل الغُيُر من أبناء اللغة العربية وسدنتها المخلصين، وبفضل ما تحمله هذه اللغةُ نفسها من خصائص ومزايا تخلع عليها حلّة الخلود والديمومة مهما تعثرت خطواتها، لأنها لاتلبث أن تنهض من كبوتها، فضلاً عن أن الله تعالى تكفّل بحفظ كتابه العربي المبين، وبحفظ اللغة التي أنزله بها، أيضاً، بوعدين لا وعدٍ واحد، وذلك في قوله تعالى:

﴿إنا نحن نزّلنا الذكر وإناله لحافظون﴾ صدق الله العظيم.

والأحداث السياسية التي يمرّ بها الوطن العربي اليوم، وهيمنةُ العولمة والنظام العالمي الجديد وما إلى ذلك من تيارات ضالّة وتسميات مقنعة، هي أدلة كافية وواضحة على مدى طغيان القوى الباغية، وغطرسة دولة قوية أعطت نفسها حق السيطرة على العالم والتحكم في ثرواته ولاسيما العالمين العربي والإسلامي اللذين يعدان شوكاً واخزاً في حلق تلك الدولة وأحلافها، بما لديهما من إمكانات، وما يوحدهما من مقومات، وفي مقدمتها اللغة العربية التي تجمع شمل العرب، وترفع من شأنهم، وتحقق لهم وجودهم ووحدتهم.

والغريب أن ينساق بعض أبناء هذه اللغة وراء تلك الدعوات المشبوهة، فيؤيدوها وينادوا بها، وبذلك يكونون مع أصحابها إلْباً واحداً على لغتهم وأمتهم وعروبتهم، عن قصدٍ أو غير ما قصد.

وما أكثر الأمم التي تفوق لغاتُها اللغة العربية صعوبةً وتعقيداً في رسم حروفها، وفي نحوها وصرفها، وألفاظها وتراكيبها، ومع ذلك لم نسمع أحداً منهم يشكو من صعوبة لغته، أو ينادي بتسهيل قواعدها وتحديد أساليبها، سواء أكان ذلك الشاكي هو من أبناء تلك الأمم نفسها أم من أمم أخرى سمعنا أبناءها يشكون من صعوبة اللغة العربية وينادون بتيسيرها وتسهيلها. وكأن ذلك يدل على وجود نيّات مبيّتة للنيل من اللغة العربية وإظهار ضعفها وعجزها عن مجاراة النهضة الحديثة، وتخلّفها عن ركب الحضارة.

وهذا ما يجعل الغيارى من أبناء الأمة العربية، والحرّاص على عزتها ورفعتها، يدافعون عنها بمختلف الوسائل، ويثبتون أنها جديرة بكل تطور وتقدم وتجديد، وفي مقدمة أولئك مجامع اللغة العربية في دمشق والقاهرة وبغداد وعمّان وغيرها وما فتئت

هذه المجامع تدافع عن اللغة العربية وتقيم حولها الحصون والأبراج حفظاً لها، وصوناً لكنوزها المعرّضة للأخطار منذ أن أنشئ المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩١٩ وتبعته سائر المجامع العربية الأخرى في مصر والعراق والأردنّ والسودان وليبيا وفلسطين، على تعاقبها في التأسيس والإنشاء، وأصبح كل منها يحمل اسم (المجمع العلمي العربي).

وقد أدى تزايد هذه المجامع اللغوية إلى تعدد وجهات النظر والآراء في القضايا اللغوية ولاسيما وضع المصطلحات في الوطن العربي، وقد أدّت تلك المشكلة إلى تشعب الجهود وبعثرتها، وما ترتب على ذلك من انعدام توحيد المصطلحات أو صعوبة هذا التوحيد.

وفي محاولة لتوحيد الجهود، عقد مؤتمر قمة للمجامع اللغوية عام ١٩٥٦ في دمشق، تمّ على أثره تشكيل اتحاد للمجامع اللغوية العربية، وهي خطوة جيدة على طريق جمع الكلمة وتوحيد الآراء في الميادين اللغوية وما إليها.

وفي عام ١٩٦٩ أُنشئ مكتب تنسيق التعريب بمدينة الرباط تحت إشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ومهمة هذا المكتب تقتصر على تنسيق ما تضعه المجامع العلمية العربية من مصطلحات جديدة، وما يستحدثه من ذلك علماء اللغة في الجامعات العربية والهيئاتُ العلمية، وواضعو المعاجم العامة والمتخصصة، وكذلك الكتّاب والمترجمون. فهو إذن يقوم بتنسيق هذه الجهود كلها ولا يستحدث شيئاً من عنده، كما ينظم المؤتمرات الدورية التي تتم فيها المصادقة على قوائم مصطلحات في مجال معين من قبل خبراء يمثلون مختلف المؤسسات المعنيّة في الوطن العربي. ومن ثم يُصدر معاجم أو مسارد للمصطلحات العلمية والفنية بلغات ثلاث: العربية، والإنكليزية، والفرنسية.

وامتداداً لهذا النشاط، يقوم مكتب تنسيق التعريب حالياً بتخزين تلك المصطلحات الفنية الموحدة في بنك معلومات مؤسسة (سيمنز) في مدينة (ميونيخ) الألمانية استعداداً لإنشاء (بنك معلومات المصطلحات الفنية) للعالم العربي.

ولعل مجامع اللغة العربية في العالم العربي، بعد هذا، تأتي في المحل الأول من حيث متابعة العمل في وضع المصطلحات وتوحيدها بعد تأسيس «اتحاد المجامع اللغوية العربية» الذي يعدّ صاحب الحق والقول الفصل في قضايا التعريب ووضع الاصطلاحات المناسبة للعلوم العربية من أساسية وإنسانية، نظراً إلى ما يتوافر لتلك المجامع من إمكانات مادية مناسبة، ومكانة مرموقة في العالمين العربي والإسلامي، ولأنها تضم نخباً من العلماء والمختصين في مختلف الميادين، ممن أمضوا أعمارهم في البحث والتنقيب أو في الترجمة والتعريب، أو في التأليف والتصنيف، حتى إن هذه المجامع اللغوية العربية أقرّت حتى اليوم مئات الألوف من المصطلحات العلمية والفنية ولاتزال تواصل العمل في هذا السبيل.

وقبل أن نواصل الكلام على دور تلك المجامع وأثرها في وضع المصطلحات وتوحيدها، يحسن بنا –حرصاً على الدقة والوضوح، ومنعاً للبلبلة والاضطراب– أن نعرّف «المصطلح» ونشرح معناه اللغوي والدلالي:

من الشائع والمألوف في كتب العلوم المختلفة أن يقال، على سبيل المثال، كما في «التعريفات» للسيد الجرجاني:

١ –التقديس، في اللغة: التظهير. وفي الاصطلاح: تنزيه الحق عن كل مالا يليق بجنابه، وعن النقائص الكونية مطلقاً.

٢– الحَجْر، في اللغة: مطلق المَنْع، وفي الاصطلاح: مَنْع نفاذ تصرّفٍ، قوليٍّ لا فعليّ، لصغَرٍ، ورِقٍّ، وجنون.

٣- الحقّ، في اللغة: هو الثابت الذي لا يسوغ إنكاره. وفي اصطلاح أهل المعاني: هو الحكم المطابق للواقع، يطلق على الأقوال، والعقائد، والأديان والمذاهب، باعتبار اشتمالها على ذلك، ويقابله الباطل.

٤- الوقف، في اللغة: الحبس. وفي العروض: إسكان الحرف السابع المتحرك وهو تاء ((مفعولاتُ)) ليبقى: ((مفعولاتْ)). وفي الشرع: ((حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة)). وفي القراءة: قطع الكلمة عما بعدها.

من هذه الأمثلة يتبين- في المجال المصطلحي- أن الجذر اللغوي الثلاثي للمادةهو (ص ل ح)،وأن لكل كلمة معنيين، معنىً لغوياً، ومعنىً اصطلاحياً. فالمعنى اللغوي مأخوذ من أصل المادة (صلح) ومنه: الصُّلح، والصلاح، والمصالحة، وهي الموافقة، وخلاف المخاصمة. ومنه: تصالح القوم واصطلحوا.

فالمدلول اللغوي المعجمي لهذه المادة هو التصالح والموافقة، فكأن الناس اختلفوا في أمر أو تخاصموا، ثم توافقوا ونبذوا الخصومة فيما بينهم.

وأما المعنى الاصطلاحي فهو ذو صلة بالمعنى اللغوي للمادة، ويفيد أن القوم اختلفوا، عند ظهور مدلول جديد، على تسميته، كلٌّ يعطيه اسماً يقترحه، أو يكون قرأه في بعض المصادر، وأخيراً يصطلحون أو يتفقون على تسمية واحدة لذلك المدلول ويسمى عملهم هذا ((الوضع)). فالاصطلاح يتطلب الاتفاق بين جماعة مخصوصة في موقف معين على أمرٍ مخصوص، فإن كانوا يتحدثون عن مسائل في الفلسفة نتج عن ذلك مصطلح في الفلسفة، وإن كانوا يتحدثون عن مسائل في الطب نتج عن ذلك مصطلح أو أكثر في الطب، وهكذا في جميع العلوم واصطلاحاتها.

فكلمة ((المصطلح)) في الأصل مصدر ميمي، أو اسم مفعول ((مصطلح

عليه)) ثم نقل إلى الاسمية الخالصة بتخصيصه بهذا المدلول الجديد. والمصطلح–كما رأينا– يتطلب الاتفاق، وهذا الاتفاق يسهّل للكلمة الجديدة دخول حيّز اللغة. وأحياناً يكون واضع المصطلح امرأً واحداً، فيشيع مصطلحه عند الناس، وهو نوع من الاتفاق على الوضع، وإن لم يحصل فيه خلاف وتعدد في الآراء والاقتراحات.

ورأينا من التعاريف السابقة أن المصطلح قد يراد به مدلول واحد في علم واحد، وأحياناً تكون تسميته مشتركة بين عدة علوم وفي كل منها يراد به معنى غير الآخر، كما رأينا في مصطلح: ((الوقف)) في كل من العروض والشرع والقراءات.

والمصطلح–بعد هذا– رمز لغوي مخصص لتصور محدد، أو لأكثر من تصور واحد أحياناً. وهو أيضاً لفظ دالّ، يجمع ويكثف جملة التصورات المكوّنة للمفهوم، كما أنه لغة واصفة تتنوع بتنوع المعارف الإنسانية المختلفة. وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعدد المصطلح.

وذلك كله يبرهن أن من يشتغل بوضع المصطلح ويمارسه بحثاً وتدريساً وتنقيباً، يحتاج إلى ثقافة واسعة تمكّنه من إدراك ماهيته ومن التحكم في استعماله، لأن التحكم في استعمال المصطلح معناه التحكم في العلم نفسه من حيث موضوعه ومنهجه وقضاياه.

ومن ثم كان وضع المصطلحات وإقرارها أمراً صعباً، بل بالغ الصعوبة، ويقتضي وجود علماء مختصين في كل علم أو فن يريدون وضع مصطلحات صالحةله، وأن يكون هؤلاء العلماء متضلّعين من طرائق اللغة العربية في النقل والتعريب والاشتقاق والنحت وما إلى ذلك، ومطّلعين على كل ما أُلّف أو عُرّب سابقاً من ألفاظ وتراكيب تتصل بالعلم أو الفن الذي يضعون مصطلحاته أو يُقِرّونها، حتى يكون عملهم كله مستوفياً لشروطه العلمية والفنية والمنهجية.

والحاجة إلى وضع المصطلحات في لغتنا العربية ليست حديثة العهد، ولا وليدة اليوم، وإنما هي قديمة جداً تعود إلى العصر الإسلامي، حين تطورت الحياة بجوانبها المختلفة، لما أحدثه الإسلام من تغيير ورقي حضاري وديني واجتماعي وسياسي، واستدعى ذلك كله تجديداً في اللغة العربية، ألفاظاً وتراكيب، فاستجدّ ما سمي ((بالألفاظ الإسلامية)) العربية الأصل، من مصطلحات دينية، وشرعية وفقهية ولغوية أكسبت الكلمات معاني جديدة أو متطورة : كالصلاة، والزكاة، والعِدّة، والنفقة، والخليفة، والكتابة، والقضاء، والثغور، والوالي، والخراج، والجزية،.. إلخ وكذا ما اشتق من هذه الألفاظ، من أفعال وأسماء.

بل إن الأمر في ذلك العصر تعدى المصطلحات العربية الجديدة في معناها، إلى اقتباس ألفاظ أعجمية كانت شائعة في البلاد المفتوحة، أو على ألسن أهلها الذين دخلوا في الإسلام مبكّرين فعُرّبت تلك الألفاظ: كالديوان، والخوذة، والدانق، والرّستاق، والبريد، والأسطول، والدرهم، والدينار،...

يضاف إلى ذلك تراكيب وأساليب جاءت مع العصر الإسلامي لم تكن مستعملة من قبل، ومنها ((جوامع الكلم)) التي نطق بها الرسول ﷺ كقوله: مات حتف أنفه، حمي الوطيس، ومنها قولهم: ((أطال الله بقاءك)) فإن أول من قالها عمر بن الخطاب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

وفي العصر العباسي فتحت اللغة العربية صدرها لجميع العلوم الوافدة من الأمم الأخرى كالرياضيات، والكيمياء، والطب، والفلك، والتنجيم، والفلسفة، والموسيقا، وغيرها.. وسايرت ركب الحضارة والتطور، وأثبتت مرونتها وجدارتها في التعامل مع تلك العلوم المستحدثة، وإيجاد المصطلحات الكثيرة والمناسبة اعتماداً على وسائل وطرائق مختلفة في الترجمة والتعريب والاشتقاق وما إلى ذلك، وهذا يدل على أن في

أعماق لغتنا العربية عناصر ذاتية للبقاء والديمومة، وحيوية ناشطة تدفع بها إلى الأمام، وذلك سر من أسرار عبقريتها التي لا تلتزم بما حوته بطون المعاجم وكتب اللغة من ألفاظ وأساليب، بل تخرج إلى آفاق الحياة المتجددة، إذا توافرت لها الهمم القوية والعزائم الصادقة والإخلاص في العمل والنية.

ولا حاجة إلى ضرب الأمثلة من المصطلحات القديمة فهي كثيرة جداً وشائعة في لغتنا العربية حتى اليوم في مختلف العلوم والفنون، حتى في العصر الذي أطلقوا عليه ظلماً وتجنياً اسم ((عصر التدهور))، أو «الانحدار»)، فقد استُحدثت في هذا العصر نفسه مئات بل آلاف المصطلحات العربية والدخيلة المناسبة يومئذ، في ميادين الإدارة والسياسة والحرب والاجتماع وغيرها.

على أنه لابد من الإشارة إلى أن أسلافنا لم يكتفوا بما ورد في كتب العلوم المتداولة نفسها من مصطلحات جديدة جاءت في سياق الموضوعات والقضايا العلمية التي تشتمل عليها تلك الكتب، بل ألّفوا عدداً من الكتب التي تشرح تلك المصطلحات نفسها، لأن المعاجم اللغوية لا تُعنى عادة بمثل ذلك إلا قليلاً. وأشهر تلك الكتب:

١–مفاتيح العلوم: للخوارزمي، محمد بن أحمد ٣٨٧هـ

٢–التعريفات: للسيد الجرجاني ٨١٦هـ

٣–اصطلاحات الصوفية: للقاشاني. القرن الثامن للهجرة.

٤–التوقيف على مهمات التعاريف: لعبد الرؤوف المنادي ١٠٣١هـ

٥–الكليات: لأبي البقاء الكفوي ١٠٩٤هـ

٦–كشاف اصطلاحات الفنون: للتهانوي ١١٥٨هـ

٧–جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (دستور العلماء): للأحمد نكري.

القرن ١٢ للهجرة.

وهذه الكتب لا تُعنى كثيراً بمصطلحات العلوم الأساسية كالطب والرياضيات وما إليها، وإنما توجه اهتمامها إلى العلوم الدينية والنظرية: كالتصوف، والفقه، والبلاغة، ومصطلح الحديث النبوي، والنحو والصرف، والمنطق، والفلسفة، وعلم الكلام.

أما في عصرنا الحديث فقد اتسعت ميادين النهضة العلمية والثقافية اتساعاً لم تعرفه من قبل، وسبقَنا الغرب إلى حمل راية هذه النهضة بعد أن تخلى العرب والمسلمون عنها روحاً من الزمن، ورافق هذه النهضة الحديثة امتداد أخطبوط الاستعمار والانتداب في أنحاء كثيرة من البلاد العربية خاصة، فضلاً عن الأطماع السياسية في هذه البلاد، وتعرضها لكثير من المخاطر والتحديات التي أصبحت مكشوفة ومعروفة، وكانت اللغة العربية نفسها من جملة ما تعرّض للهجمات الشرسة والتهم الباطلة والدعوات المشبوهة القادمة من الغرب ومن يسير في ركابه من أبناء الشرق عن قصدٍ، أو غير قصد، ومن ثم قام المخلصون من أبناء لغة الضاد ينافحون عنها، وينبِّهون الأمة إلى ما يحيط بها من مخاطر مختلفة داخلية وخارجية، وكان من ثمرات ذلك إحداث مجامع اللغة العربية —كما تقدّم– وانضمام مكتب تنسيق التعريب في الرباط إلى هذه ((المنظومة)) الراسخة، وائتلف هذا الجمع وتآزر من أجل خدمة اللغة العربية ورفع شأنها في مختلف المجالات، ولاسيما وضع المصطلحات الحديثة مماشاة لركب النهضة الحديثة.

وقد سبق ذلك أو رافقه جهود كبيرة قام بها علماء أعلام في ميدان التعريب والاصطلاح، وفيهم أعضاء من مجامع اللغة العربية نفسها، فأسهموا في وضع المصطلحات الجديدة لما استجدّ من مسميات في ميادين العلوم الأساسية والإنسانية

وغيرها وشاركوا في عدد من المؤتمرات والندوات التي عُقدت لمناقشة موضوع المصطلحات، ونشروا كثيراً من البحوث في مجلات المجامع اللغوية أو في غيرها، نذكر منهم أحمد تيمور، وأنستاس الكرملي، وأحمد فارس الشدياق، وخليل اليازجي، وسعيد الشرتوني، ويعقوب صروف، وإبراهيم اليازجي، وأحمد عيسى، وأمين المعلوف، وأساتذة كلية الطب بدمشق، ومنهم جميل الخاني، ومرشد خاطر، وأحمد حمدي الخياط .. إلخ. فمما وضعه الشدياق: الجريدة، والمؤتمر، والحافلة، والمطعم، ومما وضعه الشيخ خليل اليازجي: الجواز، الرّدهة، القفّاز، ومما وضعه يعقوب صروف: المِصَحّ، التلفزة، الغواصة، الدبّابة، النواة، الكهارب، الفوصفور. ومما وضعه سعيد الشرتوني: العاديات (الأشياء القديمة)، القطار، القاطرة. ومما وضعه إبراهيم اليازجي: المجلة، البيئة، الدرّاجة، اللولب، المقصَف، المأساة.

ومن أمثلة الألفاظ التي وُضعت ولم تنتشر:

النديّ، التلفون. وضعها عبد الله البستاني.

المثابة: دار البورصة. وضعها إبراهيم اليازجي.

المدّاد: قلم الحبر (ستيلو) وضعها إبراهيم اليازجي.

ولاشك أن الزمن هو الكفيل بشيوع هذا المصطلح أو ذاك عند الناس، ولا ننكر هنا دور وسائل الإعلام المختلفة في إشاعة بعض الألفاظ دون الأخرى، عن طريق نشرات الأخبار ، وعرض المسرحيات والمسلسلات المختلفة وما إليها. وربما كان الأمر أيسر في مطالع عصر النهضة الحديثة لقلّة المصطلحات، ولعدم الحاجة إليها في ذلك الوقت، أما اليوم فالأمر مختلف تمام الاختلاف وذلك لكثرة الألفاظ التي نحتاج إليها في المجالات العلمية والفنية ولاسيما المسميات والمصطلحات الأجنبية التي أصبحت تتوافد علينا يوماً بعد يوم، وتتطلب سرعة في وضع ألفاظ أو مصطلحات

عربية جديدة تغطي الحاجات المختلفة عن طريق الاشتقاق أو التوليد أو اعتماد الدخيل أو غير ذلك من الطرائق والوسائل.

ومن النصَفة أن ننوّه بالجهود التي بذلتها وتبذلها مجامع اللغة العربية في هذا المضمار، مضمار وضع المصطلحات الجديدة، إلى جانب الجهود الفردية أيضاً، وكان من ثمار ذلك نشر كثير من الكتب و((المعاجم)) و ((القواميس)) التي ضمّت آلاف المصطلحات العربية في مجال الوضع أو الترجمة أو التعريب، في مختلف العلوم والفنون من طب، ورياضيات، وفلك، وحيوان ونبات، وحضارة واجتماع واقتصاد وصناعات وأخلاق وفلسفة، وفقه ولسانيات، وآثار، ونحو وصرف، وبلاغة، وفكر سياسي...إلخ. وشارك في وضعها أعضاء في المجامع اللغوية نفسها.

على أن دور هذه المجامع اللغوية العربية في وضع تلك المصطلحات– برغم كثرتها وغزارتها —كان مقتصراً على كل مجمع بمفرده، بلا تعاون مشترك دائم فيما بينها، إلاّ الكتاب الذي صدر عن اتحاد المجامع اللغوية سنة ١٩٧٦م بعنوان ((مصطلحات نفطية، جيولوجيا وكيمياء))، فنحن ليس لدينا حتى اليوم معجم عربي علمي، أو معجم عربي– أجنبي شامل لمصطلحات العلوم الحديثة معتمد من قبل مجامع اللغة العربية جميعاً، لقد وضع الأساتذة في بعض هذه المجامع وفي الجامعات العربية، وغيرُهم، مصطلحات في بعض العلوم، وجعلوا نتائج أعمالهم في كتب مفرقة يصعب أن يحصل على بعضها إلا من يتحرى جمعها من هنا وهناك. وهذا الجمع الشامل لا يتيسر لكل من يسعى وراء ما دُوّن من المصطلحات العربية في مختلف العلوم. ومما صدر من ذلك على سبيل المثال جزءان يتضمنان ((الألفاظ المعرّبة والموضوعة)) الواردة في عشرين سنة من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق أعدّهما عمر رضا كحالة.

ومع ذلك لا ننسى الإشادة ببعض المعاجم المتخصصة والمتكاملة التي ظهرت باللغتين العربية والفرنسية، أو العربية والإنكليزية، أو باللغات الثلاث معاً، وكانت معتمدة لدى المجامع اللغوية نفسها مثل مجموعات المصطلحات العلمية والفنية التي أقرّها مجمع اللغة العربية في القاهرة في عدد من العلوم الأساسية وغيرها في دوراته المتعاقبة سنوياً، وهذه المصطلحات تتناول علوم: النبات، والحيوان، والفيزياء، والاقتصاد، والكيمياء، والصيدلة، وألفاظ الحضارة، والفنون، والفلسفة، والنفط وغيرها،..وصدرت في عدة أجزاء.

وهذه المصطلحات تناقش في جلسات المؤتمر السنوي للمجمع، بعد أن ترفعها إليه اللجان المختصة عن طريق مجلس المجمع فتُقَرّ بالإجماع حيناً، وبالأكثرية حيناً آخر، وأحياناً يجري تعديل بعضها قبل إقراره، أو يُعاد إلى اللجان المختصة للنظر فيه ثانية واستيفاء دراسته.

ونشيد أيضاً بثلاثة معاجم أخرى، أولهما ((معجم الألفاظ الزراعية)) (فرنسي–عربي) وهو في العلوم الزراعية والعلوم المتصلة بها– ألَّفه الأمير مصطفى الشهابي (١٩٦٨م)، رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق سابقاً، وعضو مجمع القاهرة، وهو مهندس زراعي، قضى نحو ثلاثين سنة في جمع ألفاظ هذا المعجم ومدارستها وتحقيقها تحقيقاً علمياً ولغوياً، وهو يتضمن نحو عشرة آلاف لفظة فرنسية جعل أمامها كلمات عربية رآها– في نظره– أصلح الكلم، كما يقول في المقدمة، ومن الكلمات العربية ما يزيد على ثلاثة آلاف كلمة هي من وضعه أو تحقيقه، لم يسبقه إلى ذكرها أحد من أصحاب المعاجم الأعجمية العربية وكانت طبعته الأولى بدمشق سنة ١٩٤٣ ثم أعاد طبعه ثانية سنة ١٩٥٧م بعد أن أجرى فيه تعديلات وإضافات وتنقيحات.

ثم أصدر أحمد شفيق الخطيب سنة ١٩٧٨م طبعة أخرى بعد وفاة الشهابي،

باللغتين العربية والإنكليزية، وجعل العنوان ((معجم الشهابي في مصطلحات العلوم الزراعية))، وقد حافظ فيها على الألفاظ العربية التي وضعها الشهابي، مع بعض التصرف، وجعل أمامها ما يقابلها بالإنكليزية، والمعجم الثاني هو ((معجم المصطلحات الأثرية)) الذي وضعه يحيى الشهابي ((بالفرنسية والعربية)) وقد تبناه مجمع اللغة العربية بدمشق ونشره سنة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م بعد أن اطلع عليه وعلى مصادره وأعاد النظر فيه عن طريق لجنة مشتركة من أعضاء المجمع وكبار موظفي المديرية العامة للآثار والمتاحف، وبالاتفاق مع الأستاذ واضع المعجم، حيث تم إدخال التعديلات الضرورية من زيادة ونقصان، وحذف وتعديل في تعريف المصطلحات. وقد اشتمل هذا المعجم على أربعة آلاف وبضع مئات من المصطلحات الأثرية. وضمّ إليه مسرد هجائي بألفاظه العربية مرتبةً على حروف المعجم في نحو مئة صفحة في أوله.

وثالث هذه المعاجم ((المعجم الطبي الموحد)) الذي اشترك في نشره كل من ((مجلس وزراء الصحة العرب)) و «منظمة الصحة العالمية)) و((اتحاد الأطباء العرب)) و((المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)) باللغات الثلاث: الإنكليزية، والعربية والفرنسية. وقد وضعه ((أعضاء لجنة العمل الخاصة بالمصطلحات الطبية العربية في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بشرق البحر المتوسط)) وعددهم أحد عشر طبيباً من الأعلام المتمكنين من المعرفة بالطب واللغة من الأقطار التي فيها كليات طب وطنية راسخة القدم في لبنان وسورية والجزائر، وتونس ومصر والعراق والمغرب. وظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٣ في مطبعة المجمع العراقي في بغداد، وطبعته الثانية المصححة سنة ١٩٧٨ بمطبعة جامعة الموصل، ثم الطبعة الثالثة مزيدةً ومنقحة في سويسرا سنة ١٩٨٣م واستغرق العمل في هذه الطبعة أربع سنوات، حتى أضحت أقرب إلى ((ما ينبغي أن يكون)).

وهناك معاجم جماعية متخصصة من هذا القبيل كالمعاجم العسكرية، وأوسعها ((المعجم العسكري)) الذي صدر في دمشق سنة ١٩٦١ أواخر عهد الوحدة بين سورية ومصر. ويشتمل على نحو أربعين ألف لفظة في قسم ((الفرنسي–العربي))، وعلى أكثر من ذلك في قسم ((الإنكليزي–العربي)) وقامت بهذا العمل لجنة ترأسها العلامة مصطفى الشهابي باسم القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة. (المصطلحات العلمية ص ٦٠).

وكذا المعاجم المختلفة التي نشرها مكتب تنسيق التعريب في الرباط[١].

وكلنا نعلم أن وضع المصطلحات العربية عمل شاق لا يتيسر لكل إنسان، وإذا تيسر فإن صاحبه يحار في كل لفظة مترجحاً بين اتباع إحدى قواعد الاشتقاق والتضمين والنحت، والتركيب المزجي، والتعريب، واستعمال المولّد، والعامي أحياناً، ويحار أيضاً فيما يجوز أو لا يجوز الركون إليه من الكلم. وكل علم يجلب معه كسائر

(١) يضاف إلى هذه المعاجم العلمية الجماعية معاجم أخرى متنوعة أنجزها أفراد مختصون من أصحاب الموسوعات في اللغة العربية كان لها فائدة كبيرة في هذا المجال مثل: قاموس حتي الطبي (بالإنكليزية والعربية)، ومعجم العلوم الطبية والطبيعية لمؤلفه د.محمد شرف الذي قدّمه إلى المؤتمر الطبي السنوي الثالث بمصر في آذار سنة١٩٣٠وقد ضم نحو سبعين ألف مصطلح، و((معجم أسماء النبات)) و((معجم مصطلحات العلوم الطبيعية)) باللغات الثلاث: الإنكليزية والفرنسية والعربية، وكلا الأخيرين للدكتور أحمد عيسى(١٩٤٦). ومعجم المصطلحات العلمية والفنية ليوسف خياط(عربي، فرنسي، إنكليزي، لاتيني) ١٩٩٤م.

ومن ذلك أيضاً معجم طب الأسنان للدكتور قتيبة الشهابي. يضاف إلى ذلك معاجم أخرى للمصطلحات في اللغة والأدب واللسانيات والنقد، والنحو، والبلاغة، والفلسفة، والحضارة، والفقه، والتصوف، ليس هنا مجال الحديث عنها.

العلوم مشكلات مصطلحاته التي تُلجئ واضعي المصطلحات العربية إلى أن يضع كل منهم ما يروق له منها.

ومن هنا كان عمل المجامع اللغوية العربية، متفرقة أو مجتمعة، يستحق الثناء والإعجاب في مجال وضع المصطلحات العلمية والفنية على الرغم من المشكلات التي تعترض سبيل واضعي هذه المصطلحات ومحققيها.

لقد كان درسهم جاداً، وأبحاثهم عميقة، على قلتها. واستقرت لديهم مبادئ لها شأنها، فهم يرون أن اللغة العربية في مرونتها واستقامتها ليست أقل كفاية من اللغات الحية الكبرى في مواجهة متطلبات الحداثة العلمية والحضارية، ووضع المصطلحات المناسبة لكل علم، فقد واجهت ذلك في الماضي البعيد، ولا تزال أهلاً لمواجهته اليوم. وللمجمعيين ومجامعهم العربية في ذلك–كما رأينا–بعض الكتب والمعاجم، ولهم أيضاً قرارات وتوصيات تملأ صحفهم ومجلاتهم ومحاضر جلساتهم ويضيفون إليها جديداً كل عام، ويضعونها في أيدي الباحثين والدارسين ليفيدوا منها ما استطاعوا.

لقد لجؤوا إلى وسائل شتى وطرائق مختلفة مشروعة لإمداد الدارسين بالمصطلحات العصرية المناسبة للمفاهيم العلمية والفنية، ووضعوا نصب أعينهم الاستفادة مما وضع من المصطلحات العربية قديماً، فإن لم يجدوا ما يريدون لجؤوا إلى طرائق أخرى كنا أشرنا إليها: كالتعريب[١] ،والترجمة[٢] ،والنحت، والأخذ بالدخيل

(١) إدخال الكلمات الأعجمية إلى اللغة العربية بعد جعلها موافقة للأوزان الصرفية المستعملة مثل ((تلفاز)) على وزن تفعال.

(٢) ترجمة معاني الكلمات الأعجمية إلى اللغة العربية.

بلفظه الأعجمي، والاشتقاق[١] والقياس والمجاز، والاستفادة من الأوزان الصرفية العربية التي يصلح كل منها لأن يكون ذا دلالة على نوع معين من الكلمات، كقياسية المصدر الصناعي (سمّية، حمضية، قلوية)؟ وصوغ مفْعَلة للمكان الذي تكثر فيه الأعيان، واشتقاق أسماء الآلات على وزن ((مِفْعَل)) و((مِفعلة)) و((مفعال)) وغيرها، وقياس صيغتي ((فُعال)) و((فَعيل)) للدلالة على المرض، سواء أكان لهما فعل أم لم يكن،و ((فعّال)) للمحترف، و((فِعالة)) للدلالة على حِرَفٍ أصبحت علوماً كالغراسة(لزراعة الشجر)، والحِراجة(لزراعة الحِراج)، والنِحالة(لتربية النحل)..إلخ

ولا يقتصر ذلك على المفردات بل يتعداها أحياناً إلى التراكيب الإضافية والوصفية مثل: ذات الجنب، ذات الرئة، الأعداد المتحابة، صاحب الشرطة.

تلك هي الخطوط العريضة السليمة التي التزم بها أعضاء مجامع اللغة العربية في وضع المصطلحات العلمية، وإلى جانبها قواعد جزئية صحيحة أيضاً اتبعتْ في نقل المصطلحات العلمية، وتقوم في جملتها على المبادئ الآتية التي سلكها مؤلفو المعاجم التي سبق ذكرها ولاسيما التي صدرت عن بعض المجامع اللغوية أو أَسهم بعض أعضاء هذه المجامع في إعدادها، كمعجم الألفاظ الزراعية ومعجم المصطلحات الأثرية، والمعجم الطبي الموحد، وخلاصة تلك المبادئ:

١-تفضيل المصطلحات العربية الواردة في المعجمات القديمة على المصطلحات الجديدة. وهذا يقتضي تحري لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي. وبذلك يتم تحوير المعنى اللغوي القديم للكلمة العربية وتضمينها المعنى العلمي الجديد.

وهذا يقتضي الاطلاع الواسع على الألفاظ العلمية المبثوثة في المعاجم العربية

(١) اشتقاق كلمات جديدة إما من أصول عربية، وإما من كلمات معرّبة للدلالة على معنى جديد.

وفي مختلف كتبنا العلمية القديمة من طب ورياضيات وجبر وما إلى ذلك.

٢–تفضيل الكلمات المعربة قديماً على التي عُرّبت حديثاً.

٣–إذا كان المصطلح العلمي الأجنبي جديداً، أي ليس له مقابل في لغتنا العربية ترجمناه بمعناه كلما كان قابلاً للترجمة.

٤–وإذا لم يكن ذلك المصطلح الأجنبي قابلاً للترجمة اشتُقّ له لفظ عربي مقارب، ويُرجع عندئذ في وضع المصطلح العربي إلى الوسائل العامة التي سبق ذكرها: كالاشتقاق، والمجاز، والنحت، والتركيب المزجي أو الإضافي أو الوصفي.

٥–إذا تعذّر وضع مصطلح عربي بالوسائل المذكورة عمدنا إلى التعريب مراعين قواعده على قدر المستطاع.

٦–الاقتصار على اسم واحد للمعنى العلمي الجديد أي تفضيل الكلمة الواحدة في المصطلح على الكلمتين أو أكثر، للدلالة على المعنى الواحد، إذا أمكن ذلك.

تلك هي المبادئ العامة، التي ينبغي العمل بها واتباعها في نقل مختلف مصطلحات العلوم الحديثة، في مناهج المجامع اللغوية العربية، ويلاحظ أنها تستند في جملتها إلى الحرص على بقاء الهوية الذاتية للغتنا العربية ووضوحها في عملية وضع المصطلحات، محافظة على اللغة العربية وحماية لها من المخاطر التي تتعرض لها دائماً ومن الهجمات الشرسة التي تقوم في وجهها لمحوها من الوجود.

ثم إن هذه المبادىء العامة لاتخلو من مرونة وتساهل عند التطبيق وهذا أمر طبيعي، لأنه ليس هناك حدود ولا ضوابط دقيقة أو واضحة بين كل طريقة وأخرى، ولاسيما الفصل في مسألة شيوع المصطلح وأثر هذا الشيوع في اعتماد مصطلح علمي معين.

ومن هنا فإن عملية وضع المصطلحات لا تخلو من صعوبات عند التطبيق والممارسة والاستعمال أيضاً. يقول العلامة مصطفى الشهابي، رئيس مجمع اللغة العربية السابق: ((من السهل معرفة هذه الشروط وهذه القواعد الحسنة، ولكنه ليس من السهل العمل بها. ففي كل علم مصطلحات متنوعة، وكل لفظ علمي يحتاج إلى دراسة خاصة لمعرفة أصلح لفظ عربي، أو معرب يقابله. وفي هذا المجال الوعر تتعارض آراء علمائنا، وفيه تُعرف كفاية العالم الثبت، ودقة نظره، وسلامة ذوقه جميعاً))[١].

فهناك إذاً صعوبات جمة تصاحب عملية وضع المصطلحات ومدى شيوعها، منها:

١-القصور عن مسايرة العصر الحديث، لغزارة المصطلحات الأجنبية الوافدة إلينا اليوم في مختلف الميادين والعلوم، والبطء في ملاحقتها والإحاطة بها بخلاف ما كان الأمر عليه في الماضي. وأصبحت جهود الأفراد في وضع المصطلحات تفوق ما تقدّمه المجامع اللغوية، تلبية للحاجات الآنية الملحة ومسايرة للتطور، بلا انتظار لتأليف لجان، وتهيئة المخصصات المالية اللازمة، وما إلى ذلك. وربما سبقت المصطلحات الأجنبية هؤلاء وأولئك في شيوعها واستعمالها، مثل الفاكس، والتلكس، والإيدز، والكاسيت، والسيدي، وديجيتال، فإذا ما وضعت مقابلاتها بالعربية لم تستطع الوقوف في وجهها.

٢-تزايد المجامع اللغوية العربية في الوطن العربي حتى بلغ عددها اليوم سبعة. وهذا التزايد عرقل الاتفاق على وضع المصطلحات العربية وتوحيدها،نتيجة لتعدد الجهود والأغراض ومن ثم تتعدد الآراء والاجتهادات. ويعود السبب في هذا التعدد إلى عوامل جغرافية وسياسية في كل قطر عربي، وإلى مشكلات الاتصال بين أجزاء الوطن

(١) المصطلحات العلمية للشهابي المصطلحات ٩٤.

العربي، واهتمام كل دولة فيه بوضع نظام تعليمي وإداري وسياسي خاص بها.

٣–وهذا ما يقتضي كثرة المترادفات للمصطلح العلمي الواحد بين قطر عربي وآخر، بل في القطر الواحد نفسه، وفيها العربي والمعرّب وغيرهما، وقد تصل إلى أربعة مترادفات، فأيها ندع؟ وأيها نأخذ؟ وهذه الكثرة أمر لامفرّ منه، ونجد آثارها فيما صدر من معاجم. وإليكم أمثلة منها في معاجم معتمدة وموافق عليها:

أ–**في معجم المصطلحات الأثرية ليحيى الشهابي**، الذي أقره مجمع اللغة العربية بدمشق:

مجلاة، مصقلة(لصقل الحجر أو المعدن) polissoir

مِعْبَر، زورق عبور pont Volant

قراري–إستاتيكي–إستاتيكا(معربة)statique

حامل، سند، دِعْمة، دِعامsupport

ب–وفي((**معجم الألفاظ الزراعية**)) للأمير مصطفى الشهابي نجد:

ساق مستلقية، أو زاحفة. سُطّاحة tige rampante

مُجّ، بُجّ، جَوْزل، عَزْهل(فرخ الحمام) pigeonneau

فليفلة، فِلْفِل(الأولى شامية، والثانية مصرية..وتسمى بعض أنواعه شطّةpiment

دُراقنة، خوخة(الأولى في الشام، والثانية في مصر. وكلاهما صحيح يدل على هذه الثمرة peche

يقول مؤلفه مصطفى الشهابي في المقدمة(ص ب ج)وقد عرض لهذا الجانب من الصعوبات وما يتصل به بسبب:

((وربما لاحظ بعض الأساتذة أنني جعلت أحياناً أكثر من مصطلح عربي

واحد أمام الكلمة الأعجمية الواحدة. فالحقيقة أنني فعلت ذلك عن عمد، لأنني لا أملك حق ترجيح مصطلح ما على آخر إذا تساويا أو تقاربا في أداء معنى الكلمة الأعجمية، فصاحب هذا الحق هو مجمع اللغة العربية.

ورُبّ نبات واحد يكون له أسماء كثيرة عربية ومعرّبة وعامية، ومختلَفٌ عليها، ودالة أيضاً على نباتات أخرى، فقد اكتفيت بذكر الأصحّ أو الأصلح أو الأشيع من هذه الأسماء، وأهملت البقية. وكذلك أهملت أشكالاً شتى تُرسم بها الكلمة العربية الواحدة أحياناً، واقتصرت على شكل واحد أو شكلين لأن المعجم لا يتسع لمختلف تلك الأشكال، ولاسيما في المعربات القديمة)).

ج–فإذا جئنا إلى ((**المعجم الطبي الموحد**)) وجدنا مؤلفيه لا يميلون إلى استعمال المترادفات في المصطلحات الطبية التي اشتمل عليها هذا المعجم وكأنها عندهم خطر يهدد دقة المصطلحات العلمية.

جاء في مقدمته، في أول الكلام على الأسس التي جرى عليها العمل في اختيار المصطلحات:

((استعملت كلمة عربية واحدة مقابل التعبير الأجنبي ولم تستعمل المترادفات إلا في ما ندر. وبذلك يتحقق توحيد المصطلحات)).

ومما جاء فيه من المصطلحات العربية المترادفة:

مُوات، نُخْرة gangrene

سُلاليّ، رَسّي racial

فُسحة، هُوّة، فَضْوة lacune

٤–مكانة اللغة العربية الفصيحة في نفوس العرب، وافتخارُهم بها لأسباب دينية وتاريخية وثقافية وقومية، وهذه المكانة جعلت بعض العلماء يتمسكون بهذه اللغة

تمسكاً شديداً حتى بمفرداتها المهجورة، ولا يقبلون عنها بديلاً من الكلمات المستعارة عند وضع المصطلحات وغيرها، مع أن العربية نفسها لا تُقرّ هذا الموقف، وقد أظهرت براعة كبيرة في تطويع الكلمات الدخيلة، وإخضاعها لقوالب اللغة العربية، وفتحت صدرها–كما نعلم–قديماً وحديثاً للتطور والتجديد والسير في ركب الحضارة، مع احتفاظها بمقوماتها الأساسية وهويتها الراسخة، وهذا الموقف منهم لا ينفع في شيء لأن المصطلحات نفسها لم تؤت كلها القبول والذيوع. وهذا الأمر لا يرتبط بقرار يثبته، ولا قانون يحققه، بل بظروف اجتماعية وثقافية، وإعلامية وإعلانية وذوقية مختلفة. فهذا ((التلفزيون)) شاع اسمه المعرّب ((التلفاز)) أكثر من المصطلح العربي ((الرائي))، وهذا ((التلفون)) شاع اسمه المشتق ((الهاتف)) أكثر من الاسمين الآخرين المقترحين: ((المرناة)) و ((الإرزْيز)). وهذا اسم ((الجمّاز)) الذي اقترحه بعضهم لعربة الترام أو عربة القطار، ومعناه في اللغة: الجمل السريع الخُطا، لم يرزق القبول وسبقه إلى الذيوع مصطلح ((القاطرة)) أو ((عربة القطار)).

وأحياناً يسير المصطلحان معاً جنباً إلى جنب، ومدلولهما واحد في الاستعمال عند العلماء جميعاً، مثل: ((الآزوت)) و ((النتروجين)) ولكن هذا قد يُحدث في صفوف الطلاب ومن إليهم مشكلة في التخاطب أو التعلّم والتدريس، بين قطر عربي وآخر.

واليوم، وبعد كل هذا، لانزال–أمام التقدم العلمي والتقني الهائل والسريع– في حاجة إلى وضع المزيد من المصطلحات الجديدة الضرورية، وليس هناك أولى من المجامع اللغوية في القيام بذلك، لأنها تضم نخبة من العلماء والباحثين في مختلف الميادين، وتتمتع بثقة الناس والمختصين، وترسّخ الاطمئنان في النفوس، ثم إن العمل أصبح ميسوراً جداً لوجود مصادر كثيرة من الكتب المطبوعة و((الكتب الإلكترونية))،

وتقدم التقنية فيما يتعلق بالحاسوب وما ينجزه من أعمال تفوق في سرعتها ما ينجزه الإنسان بيديه.

ونذكر فيما يلي جملة من الاقتراحات التي تيسر على المجامع اللغوية مواصلة عملية وضع المصطلحات على أسس وشروط أخرى تضاف إلى ما سبق ذكره من جهود، وما أوردناه من مبادئ أساسية عامة:

١ –الاستعانة بالنصوص العلمية، لأنها المادة الأولية التي ينبغي الانطلاق منها لدراسة المصطلحات وما تحمله من معلومات تتجلى من خلال القرائن الحالية واللفظية.

٢ –ذكر المعنى اللغوي للفظ، والمعنى الاصطلاحي المراد إقراره وتحديد نوعه مع مراعاة الوضوح والدقة والاقتصاد في اللفظ، ووضع المقابل الأجنبي لكل مصطلح، دفعاً للالتباس.

٣ –تمكن واضعي المصطلحات من اللغة العربية، نحوها وصرفها، وأساليبها وبلاغتها، وكذا الأمر في تمكنهم من اللغة الأجنبية التي يتعاملون معها في الترجمة والتعريب، والتيارات الفكرية والحضارية السائدة في مختلف العصور والحقول شرقاً وغرباً، لأن هذه المصطلحات تتطلب القدرة على ربطها بالمواد الأخرى وتكييفها لتتبادل الانتفاع معها. ولا يتم ذلك إلا عن طريق ثقافة نوعية متميزة، من حيث إحاطتها بالماضي وثغراته، وإدراكها للحاضر ومتطلباته، ومحاولتها استشراف المستقبل وتداعياته، كلّ ذلك بموضوعية وتجرد.

٤ –الإلمام بالموسوعات العامة، ومعها كتب المصطلحات العربية التراثية، وكتب العلوم المختلفة، والمعاجم اللغوية وما ورد من المصطلحات في تلك المصادر كلها، يضاف إليها مثيلاتها في العصر الحديث مما صنفه الأفراد وما نشرته المجامع اللغوية،

ومكتب تنسيق التعريب، وذلك من أجل تأصيل المصطلح، وانتخاب ما هو أدقّ وأصلح، وأدعى إلى الشيوع وفق المبادئ التي تقدم ذكرها.

٥ –استعانة المجامع اللغوية العربية بأفراد من غير أعضائها ممن لهم مشاركات في مجال المصطلحات، سواء في التدريس الجامعي، أو في التأليف، أو المشاركة في المؤتمرات والندوات، أو كتابة البحوث والدراسات، لأن فيها رجالاً ونساء يمكن الاعتماد عليهم لما يتحلّون به من كفايات جيدة، وخبرات عالية كما كان الشأن في « المعجم الطبي الموحد)).

٦ –رصد الأموال اللازمة لنفقات هذا العمل، وتأمين الأجهزة التقنية المختلفة لضمان السرعة في الإنجاز، والنضج والكمال في الإعداد والتنظيم، على أن هذا الأمر يحتاج خلال ذلك وفي الوقت نفسه، إلى جهود أقل عناءً، وأدنى صعوبة، أعني في نطاق توحيد المصطلحات في القطر العربي الواحد، من جهة وفيما بين الأقطار العربية من جهة أخرى ليأتي العمل على وجهه الأكمل.

ففي مجال توحيد المصطلحات ظهر بعض معاجم مكتملة في ميدان المصطلحات الطبية مثل ((المعجم الطبي الموحد))، كما ظهرت معاجم جيدة في المصطلحات العسكرية والقضائية والقانونية والاقتصاد السياسي، باللغة العربية وما يقابلها بإحدى اللغتين الفرنسية والإنكليزية أو بكلتيهما. وبذلك تنصرف الجهود إلى الميادين العلمية الأخرى، لكن توحيد المصطلحات العلمية والفنية بين البلاد العربية هو العمل المهم، وله مثيل يحتذى في توحيد المصطلحات النحوية والصرفية والبلاغية والقضائية وما إليها.

ولابدّ في ذلك من العمل المشترك الجادّ والمخلص، للتخلي عن كثير من القيود وعوامل المد والجزر، ووضع المصلحة العربية والوحدة اللغوية فوق كل مصلحة، بعد أن

أصبح عندنا ((اتحاد المجامع اللغوية العربية)) الذي يعمل منذ نصف قرن حتى اليوم، فلماذا يكون للمصطلح الأجنبي لفظ واحد، لا اثنان ولا ثلاثة، ولا يكون كذلك في لغتنا العربية؟ وعند علمائنا المختصين من المقدرة وطول الباع ما يسهّل عليهم ذلك، شريطة أن يكون هناك تعاون وثيق وتنسيق دقيق والتزام صادق فيما بين المجامع اللغوية والمؤسسات العلمية والتعليمية والثقافية والمدارس والجامعات وما إليها، من جهة، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة من جهة أخرى، مع شدة المتابعة والمحاسبة. ومن المعلوم أن الحكومة الفرنسية أصدرت في الآونة الأخيرة قانوناً يحظِّر استعمال ألفاظ ومصطلحات غير فرنسية في جميع المؤسسات الحكومية والوزارات والهيئات التابعة لها ولاسيما مصطلح ((البريد الإلكتروني)) ومفرداته المختلفة. وهذا القانون يلزم الجهات التابعة للحكومة والدولة باستخدام المفردات الفرنسية المقابلة لها، وذلك لدعم القاموس الفرنسي وحمايته من زحف المصطلحات والمفردات غير الفرنسية.

هذا مع إيماننا أنه لا يمكن القيام بتوحيد تام بين المصطلحات جميعاً فيما بين الدول العربية، لكن يحسن الإقلال من التعددية في المصطلحات منعاً للبلبلة والاضطراب، وحماية للغة العربية ومصطلحاتها من الفوضى والعبث والغزو الثقافي وهيمنة العولمة.

ولا شك أن توحيد العمل، بإشراف المجامع اللغوية العربية وتنسيق المناهج العلمية في المدارس والجامعات، والتعاون الفعّال مع أجهزة الإعلام في إشاعة المصطلحات العربية، كل ذلك سيسهم في توحيد المصطلحات ويمهد لإشاعتها وذيوعها وقبولها، في لين ويسرٍ وسهولة.

المصادر والمراجع

١ – آراء وأحاديث في اللغة والأدب: ساطع الحصري– بيروت – ١٩٥٨.

٢ – التعريب، جهود وآفاق: د.قاسم سمارة– بيروت – ١٩٨٩.
٣ – التعريب والتنمية اللغوية: د.ممدوح خسارة – دمشق ١٩٩٤.
٤ – الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث: د.محمد علي الزركان دمشق ١٩٩٨.
٥ – دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات: د.أحمد مطلوب.١٩٧٥
٦ – العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية (١٩٣٤–١٩٨٤م): د.عدنان الخطيب دمشق ١٩٨٦.
٧ – كتاب الاشتقاق والتعريب: عبد القادر المغربي – مصر ١٩٠٨.
٨ – كتاب التعريفات: للسيد الجرجاني، حققه إبراهيم الأبياري – بيروت.١٩٨٥
٩ – اللغة العربية بين حماتها وخصومها: أنور الجندي — القاهرة – بلا تاريخ.
١٠ – اللغة العربية كائن حي: جرجي زيدان – القاهرة – دار الهلال – بلا تاريخ.
١١ – اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي: د.مازن المبارك بيروت ١٩٧٣.
١٢ – المصطلحات العلمية في اللغة العربية: الأمير مصطفى الشهابي دمشق ١٩٨٨.
١٣ – معجم الألفاظ الزراعية (فرنسي – عربي): الأمير مصطفى الشهابي.١٩٨٢
١٤ – المعجم الطبي الموحد (إنكليزي– عربي– فرنسي): عدّة مؤسسات وهيئات عربية، ط٣، ميدليفانت — سويسرا — ١٩٨٣ .
١٥ – معجم المصطلحات الأثرية (بالفرنسية والعربية): يحيى الشهابي، دمشق.١٩٦٧
١٦ – الموسم الثقافي الخامس لمجمع اللغة العربية الأردني١٩٨٧م– عمّان.١٩٨٧
١٧ – الموسم الثقافي السادس لمجمع اللغة العربية الأردني ١٩٨٨ م – عمّان ١٩٨٨.

الصحف والمجلات

١ – الأسبوع الأدبي: ع٦٦٢، ١٩٩٩./٦/٥
٢ – الأسبوع الأدبي: ع٧٨١، ٢٠٠١./١٠/٢٧

٣- الأمة: ع٢٣/ س٢/، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

٤- بناة الأجيال: ع(٤٤-٤٥) تشرين الأول.٢٠٠٢

٥- المعرفة: ع١٧٨، كانون الأول١٩٧٦.